

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Amwal
<b>DATE:</b>	15-February-2015
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	15,000
<b>TITLE :</b>	Official MoH Spokesman to Al Amwal: No Privatization of Health Insurance...and the New Law Will Be Presented to Next Parliament Elected
<b>PAGE:</b>	03
<b>ARTICLE TYPE:</b>	MoH News
<b>REPORTER:</b>	Magda Aly

PRESS CLIPPING SHEET

# المتحدث الرسمي لوزارة الصحة لـ «الأموال» لا خصخصة لـ «التأمين الصحي» .. و«القانون الجديد» أمام البرلمان المقبل

إلى أن هناك مشروع قانون تنظيم العمل بالمستشفيات الحكومية يمكن أن يحل هذا الخلاف وقد بدأ بالفعل تنسيق وتعاون بين الوزارة والجامعات المصرية في هذا الشأن.

وعاد وأكد أن الوزارة أي وزارة الصحة حريصة على جودة الخدمة الصحية ومراقبتها بشكل يضمن توافرها مع معايير محددة وموحدة إما أن تستعين الدولة في إدارة الخدمة الصحية بأساليب إدارة القطاع الخاص فهذا لا يعنى إطلاقاً الاتجاه للخصخصة.

وأضاف د. حسام عبد الغفار، المتحدث باسم وزارة الصحة والسكان، أن مفاوضات تجريها حالياً وزارة الصحة مع الشركات لتسجيل وتسعير الأدوية الجديدة لعلاج فيروس سى بهدف توفير العلاجات والعقاقير للمواطنين في مراكز الكبد في أسرع وقت، وأكد أن الوزارة تفاوض وبقوة لتوفير الأدوية التي يتم اعتمادها دولياً للقضاء على فيروس سى وإعلان مصر خالية من الفيروسات الكبدية وفقاً لخطط الوزارة المعلنة، لافتاً إلى وجود تعاون بين عدد من الجهات الأجنبية المانحة للمساهمة في علاج فيروس سى في مصر.

نفت وزارة الصحة والسكان مجدداً ما يتردد عن اتجاه الدولة لخصخصة قطاع التأمين والصحة مؤكدة أن الدولة ستبقى رقيبة على الخدمات الصحية للمواطن.

وقال د. حسام عبد الغفار المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة والسكان أن الوزارة تعرض حالياً مشروع قانون التأمين الصحي الجديد للحوار المجتمعي لمناقشة بنوده ومواده بشكل يضمن حقوق كافة الأطراف ويحفظ حقوق المواطن في خدمة صحية سليمة وآمنة.

والاستجابة لأي تعديلات وملاحظات تراها الحكومة ضرورية قبل عرض المشروع على البرلمان المقبل في أوائل دورته القادمة.

واعترف المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان بوجود أزمة بين الوزارة والجامعات بشأن تنظيم العمل في المستشفيات الجامعية ومدى إخضاع الخدمة الصحية في هذه المستشفيات الرقابية وزارة الصحة لافتاً

## كتب: ماجد على

أكد د. عبد الغفار في

تصريحات خاصة لـ «الأموال» أن الحكومة - أي الدولة - ستظل المالك للخدمات الصحية وأن مشروع قانون التأمين الصحي الجديد الذي يتضمن ٢٨ مادة يحدد اختصاصات ثلاث جهات رئيسية هي الجهة التي تقدم الخدمة الصحية والجهة التي تمول والجهة التي تراقب والأخيرة هي مهمة ومسئولية الحكومة وستظل الدولة الرقيب والمالك للخدمات الصحية.

ولفت إلى حرص الوزارة على الانتهاء من المسودة النهائية لمشروع القانون بعد عرضه للنقاش المجتمعي



العدوي

عبد الغفار